

اذ اراد السفر يوم الجمعة لاسبابه اذا خرج من العراق  
 قبل خروج وقت الظهر لان الوجوب يتعلق بآخر الوقت  
 وهو في اخر الوقت مسما خروفا لم يجب عليه الجمعة قال في  
 الترخانية وفي التهذيب يكن الخروج من المصروف الجمعة  
 بعد الفداء قبل المعتبر هو الاذان الا قبل الفداء في  
 صلاة الجلاء في السفر يوم الجمعة يجوز قبل الزوال ويعد  
 قال الرازي الا ان يكون دخل الامام في الجمعة في اول  
 الوقت فلا يجوز له السفر وينبغي ان يراعى هذا ويعتبر  
 واقا افراد اليوم بالصوم فكمه الامام لحدوثه في  
 وابله ابو حنيفة وما ملك ويؤتى افراد ليلة بالقيام  
 قبل سبيل للذرية عن ان يجوز بالدين من ما ليس من  
 الشريعة وعن الاحتياط وكبره بعض أهل الحديث قال النووي  
 ولا يكره عندنا لشافعي وما ملك واحدا والاواني واصحاب  
 الرأي قال ابن قدامة والاولى تركه للخبر وان ضعف  
 ولان يكون متهما بالمفهوم والوقوع وانقراض الوضوء  
 وعن الجماعة حديث الحسن بن علي موضوعا ان في الجمعة  
 ساعه لا يجتنب فيها احد الامامة لكنه ضعيف بخبره  
 ابن المفلس ذكره البوصيري في كتابه في الجماعة وعن  
 القاق قبل الصلاة قال الامام الغزالي الا ان يكون  
 عالما بالله يذكر بايام الله واستماع العلم في دين الله  
 يتكلم في الجامع بالعبادة فيجلس اليه فيكون جامعاً باب  
 الكور وبني الاستماع واستماع العلم لنا في الاخرة  
 افضل من استغناء النوافل فقد وجب ان يدرس في علم  
 افضل

افضل من صلاة العاركة التي يكن هذا الحديث ذكر ابن  
 الجوزي في الوصنوعات من حديث عمار الخياط العمري في لم  
 اجبه من حديث ابي ذر قال واخرج عنه البرص من حديث ابو ذر  
 لان تعدوا فتعلم بايا من الخبرين من ان يخطي ما يركعة  
 ومن يخطي رقاب الناس قال في الترخانية فلو حضر المسجد  
 ملان ان كان لا يؤذي احد امان لا يخطا ثوبا ولا يمسد لابس  
 بان يخطي ويدنوس الامام وذكر الشيخ ابو جعفر عن اصحابنا  
 انه لابس بالخطي ما لم يخط الامام في الخطمة ويكره اذا خط  
 وروي هسبا عن ابي يوسف انه لابس بالخطي ما لم يخط الامام  
 او يواد في الجمعة ويكره للرجل ان يخطي رقاب الناس  
 ويجلس حيث يجلس فائدة مهمة لما وقع الخلاف  
 في صحة الجمعة المتعددة او المتعددة صان بعض الفقهاء في هذا  
 الزمان يفعل شيئا يرفع به الخلاف ولما ان يحكم بصحة الجمعة  
 في ذلك المكان ضمنا بان يعلق شخص عنقه بصلصة  
 الجمعة في هذا المكان مثلا وبعد اقامة الجمعة في هذا الموضع  
 المعتبرة يدعي من يعلق عنقه بها صحة ما فيه بان يعلق عنقه  
 بصلصة الجمعة في هذا الموضع وقد صحت ووقع عليه  
 العتق المعلق بذلك الشرط لتحققه فيحكم بعنقه تعد  
 استغناء الشرايط وتضمن العلم بصحة الجمعة وليسوع الخالف  
 حينئذ ان يخطي الجمعة في الموضع المذكور وقد سئل شيخنا  
 العلامة عمدة المحققين ناصر الملة والدين المعالي  
 المالك نزهة الدلع عن الجماعات المتعددة بالقاهرة ومصر  
 بعد الاضواء واقامة الجمعة بها واذا نزلت ذلك الزمان

